

ضمانات إجرائية متوفرة لآباء وأمهات التلاميذ المعاقين



مكتب ال التربية الخاصة بالمعاقين
وخدمات التدخل المبكر

28 تموز (يوليو)، 2005

فهرس المحتويات

الصفحة	
1.....	المقدمة
1.....	إشعار بالضمانات الإجرائية.
1.....	موافقة أحد الوالدين.....
2.....	تقييد.....
2.....	إشعار مسبق للوالدين.....
3.....	مشاركة الوالدين.....
3.....	الاجتماع.....
3.....	إجراءات التقييم.....
5.....	التقييم التربوي المستقل.....
5.....	الوساطة.....
6.....	نزاهة الوسيط.....
6.....	اتفاق خطي.....
6.....	جلسة استماع قانونية نزيهة.....
7.....	موضوع جلسة الاستماع.....
7.....	جلسة الحل.....
7.....	مدير جلسة الاستماع.....
8.....	قرار مدير جلسة الاستماع.....
8.....	حقوق جلسة الاستماع القانونية.....
9.....	الاستئناف الإداري: إعادة نظر نزيهة.....
9.....	الدعوى المدنية.....
9.....	وضع التلميذ خلال الإجراءات.....
9.....	منح نفقات المحامي.....
11.....	التأديب.....
11.....	تعيين بيئة تربوية بديلة.....
11.....	سلطة موظفي المدرسة.....
11.....	تحديد ظهور الإعاقة.....
12.....	ظروف خاصة.....
12.....	إشعار.....
12.....	تحديد البيئة التربوية.....
12.....	الاستئناف.....
12.....	سلطة مدير جلسة الاستماع.....
13.....	التعيين خلال الاستئناف.....

إجراءات حماية التلاميذ التي لا تزال غير مؤهلة حتى الآن للحصول
على التربية المخصصة للمعاقين والخدمات الأخرى المتعلقة

13.....

أساس

13.....المعرفة

13.....استثناءات

الشروط التي تتبع إذا لم يكن هناك أساساً

13.....المعرفة

13.....تقييدات

الإحالة إلى سلطات تنفيذ القانون والسلطات

14.....القضائية

نقل

14.....الملفات

14.....تلاميذ المدارس الخاصة

14.....نقل حقوق الوالدين عند بلوغ سن الرشد

14.....الوالدان بالنيابة

الحصول على

15.....السجلات

سجل طلبات الحصول على

16.....السجلات

رسوم البحث عن السجلات واسترجاعها

16.....ونسخها

تعديل السجلات بناءً على طلب أحد

16.....الوالدين

سرية

16.....المعلومات

إتلاف

16.....المعلومات

.....الشكاوى

17

قاعدة تفسير هذا

17.....القانون

ملحق برنامج التعليم

17.....الفردى (IEP)

ضمانات إجرائية متوفرة لآباء وأمهات التلاميذ المعاقين

مقدمة

توفر هذه الوثيقة لآباء وأمهات التلاميذ المعاقين، من الولادة حتى سن الـ 26 من العمر، نظرة عامة عن حقوقهم التربوية بما يتعلق بالتربية المخصصة للمعاقين. تتضمن هذه الوثيقة جميع الضمانات الإجرائية للآباء والامهات والطلاب المعاقين التي يوفرها قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA) (Individuals with Disabilities Education Act) والتنظيمات المنفذة لهذا القانون.

إشعار الضمانات الإجرائية

سيوفر إشعار بالضمانات الإجرائية للوالدين مرة واحدة على الأقل في كل سنة، وستعطى أيضاً نسخة للوالدين في الحالات التالية:

1. عند الإحالة الأولى أو عندما يطلب الوالدان تقييماً،
2. عندما حصول طلب جلسة استماع قانونية للمرة الأولى،
3. بناءً على طلب من الوالدين، أو
4. في اليوم الذي يؤخذ به قرار تأديب يتضمن تغيير في تعيين بيئة التلميذ التربوية.

موافقة الوالدين

"الموافقة" تعني: (أ) أنه تم توفير جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يطلب الموافقة عليه من قبل أحد الوالدين بشكل كامل وبلغته الأم أو بطرق تبادل معلومات أخرى، (ب) أن أحد الوالدين يفهم ويوافق خطياً على القيام بالنشاط الذي طلبت الموافقة عليه وأن الموافقة الخطية تصف هذا النشاط وتدرج السجلات (إذا تطبق هذا) التي يمكن الإخلاء عنها وللمن، (ج) وأن أحد الوالدين يفهم أيضاً أن إعطاء الموافقة هو اختياري من جهته ويمكن سحبها في أي وقت. ولكن، إذا سحب الأب أو الأم الموافقة فلا يعتبر هذا السحب ارتجاعياً.

لا تتطلب موافقة الوالدين قبل معاينة المعلومات المتوفرة كجزء من عملية التقييم أو إعادة التقييم، أو عند إجراء الفحص أو أي تقييم آخر يجري على جميع التلاميذ، إلا إذا كانت الموافقة مطلوبة من آباء أو أمهات جميع التلاميذ قبل إجراء الفحص أو التقييم. لا تتطلب موافقة أحد الوالدين لإجراء فحص أولي من جانب معلم أو اختصاصي لتحديد الاستراتيجيات التعليمية الملائمة في تنفيذ المنهاج الدراسي، ولا يشكل هذا تقييماً لأهلية التربية الخاصة بالمعاقين والخدمات الأخرى المتعلقة.

على المؤسسة العامة الحصول على موافقة الوالدين المبنية على المعلومات المتعلقة بالموضوع قبل إجراء التقييم الأولي أو إعادة التقييم أو تعيين التلميذ المعاق في البدء لبرنامج يوفر تربية مخصصة للمعاقين وخدمات متعلقة بهم. لا يكمن اعتبار الموافقة على التقييم الأولي كموافقة على التعيين الابتدائي. إذا لم يعط أحد الوالدين الموافقة على التقييم الأولي أو إذا لم يرسل الوالدان جواباً على طلب إعطاء الموافقة، بإمكان المؤسسة التربوية المحلية أن تسعى في الحصول على إذن تقييم التلميذ الأولي عبر جلسة استماع قانونية. إذا لم يستجيب أحد الوالدين إلى طلب إعادة التقييم، بإمكان المؤسسة العامة إجراء التقييم الجديد إذا كان بإمكانها أن تثبت إنها اتخذت إجراءات معقولة للحصول على موافقة الوالدين.

لإجراء التقييم الأولي، على المؤسسة التربوية المحلية الحصول على موافقة الوالدين وإرسال إشعاراً إليهم يتضمن ما يلي:

1. أسباب وطبيعة التقييم، و
2. وصف بأنواع البرامج التربوية المخصصة للمعاقين والخدمات المتوفرة في مديريةية التعليم المتوسط intermediate school district (ISD).

لا يسمح للمؤسسة التربوية المحلية بتوفير برامج تربوية أولية للمعاقين أو خدمات لتلميذ معين إذا رفض الأب أو الأم إعطاء الموافقة على هذه البرامج والخدمات.

تقييد

لا يحق للمؤسسة العامة أن تستعمل رفض الوالدين إعطاء الموافقة لخدمة أو نشاط معين لحرمان الوالدين أو التلميذ من الخدمات والمنافع والنشاطات التي توفرها المؤسسة العامة، ما عدا ما يتطلبه قانون تربية الأفراد المعاقين IDEA .

إشعار مسبق للوالدين

على المؤسسة العامة إرسال إشعاراً خطياً إلى والدي الطفل المعاق في كل مرة تريد أن تقترح أو ترفض أن تبدأ أو تغيّر الهوية أو التقييم أو البيئة التعليمية للتلميذ أو عند توفير تربية عامة ملائمة ومجانية للتلميذ free appropriate public education (FAPE).

على الإشعار أن يتضمن:

1. وصفاً للوالدين عن كيفية ومكان الحصول على نسخة من وثيقة الضمانات الإجرائية،
2. وصفاً للنشاط الذي اقترحه أو رفضته المؤسسة العامة وشرح أسباب اقتراحها أو رفضها ووصف الخيارات التي أخذتها المؤسسة العامة بعين الاعتبار وأسباب رفض هذه الخيارات،
3. وصفاً بكل إجراء تقييمي أو تقييم أو سجل أو تقرير تستعمله المؤسسة العامة كأساساً للإقتراح أو الرفض،
4. وصفاً بكل العوامل الأخرى التي لها صلة باقتراح أو رفض المؤسسة العامة ،
5. ولائحة مراجع يمكن أن يتصل بها الوالدان للحصول على المساعدة في فهم مضمون الإشعار المسبق.

يجب أن يكتب الإشعار بلغة يفهمها عامة الشعب ويجب أن يوفر بلغة الوالدين أو أي طريقة تبادل أخرى يستعملها الوالدان، إلا إذا تبين بوضوح أن ذلك غير معقولاً. إذا كانت لغة الوالدين أو طريقة تبادلهم هي لغة غير مكتوبة، على المؤسسة العامة ترجمة الإشعار شفهيًا أو بطريقة أخرى للوالدين بلغتهما الأم أو أي طريقة تبادل أخرى لكي يفهما مضمون الإشعار. على المؤسسة العامة أن تحتفظ ببراهين خطية تدل على أنها أرضت جميع هذه المتطلبات.

مشاركة الوالدين

على المؤسسة العامة توفير إشعاراً لآباء وأمهات الأطفال المعاقين لضمان إعطائهم فرصة المشاركة في الاجتماعات التي تتعلق بتحديد وتقييم أطفالهم وتعيين بيئتهم التربوية وتوفير تربية عامة ملائمة ومجانية لهم (FAPE).

الاجتماع

على المؤسسة العامة أن تتخذ خطوات تضمن حضور أحد والدي الطفل المعاق أو كلاهما إلى كل من اجتماعات برنامج التعليم الفردي (IEP) أو إعطائهما فرصة المشاركة. لا يتضمن الاجتماع المحادثات الغير رسمية مع موظفي المؤسسة العامة والمحادثات التي تتعلق مثلاً بطرق التعليم ومخططات الدرس أو تنسيق توفير الخدمات، هذا إذا لم تعالج هذه المسائل في برنامج التعليم الفردي (IEP) للتلميذ. لا يتضمن الاجتماع أيضاً النشاطات التحضيرية التي يقوم بها موظفو المؤسسة العامة من أجل تحضير اقتراحاً أو للرد على اقتراح الوالدين الذي سيناقش في اجتماع لاحق.

على المؤسسة العامة أن تضمن مشاركة والدي التلميذ المعاق في عضوية أي مجموعة تتخذ قرارات تتعلق بتعيين البيئة التربوية لطفلهم. إذا لم يكن بإمكان أي من الوالدين المشاركة في اجتماع يتخذ فيه قرار يتعلق بتعيين البيئة التعليمية للطفل، على المؤسسة العامة استعمال طرق أخرى لضمان مشاركتها. لا يمكن عمل التعيين الأولي من دون موافقة الوالدين. ولكن، يمكن اتخاذ قرارات تعيين أخرى من جانب مجموعة من غير مشاركة الوالدين إذا لم يكن بإمكان المؤسسة العامة الحصول على مشاركة الوالدين في القرار. على المؤسسة العامة أن تحتفظ بسجل محاولة ضمان مشاركة الوالدين.

على المؤسسة العامة أن تبذل جهوداً معقولة للتأكد من أن أحد الوالدين يفهم ويقدر على المشاركة في مناقشات المجموعة المتعلقة في تعيين البيئة التربوية لطفلهم، بما فيها ترتيب إحضار مترجماً إذا كان أحد الوالدين يعاني من الصمم أو أن لم تكن الانكليزية لغته الأم.

إجراءات التقييم

"التقييم" يعني إجراءات تتخذ بناءً على قانون 300.530 RFC§§ 34 إلى 300.536§§. يحدد التقييم ما إذا كان التلميذ يعاني من العجز ومميزات التعليم الخاص والخدمات المتعلقة به ومدى حاجته إليها ويوفر معلومات تتعلق بمشاركة وتقدم التلميذ في المنهاج التربوي العام. يجب أيضاً تقييم الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسية لتحديد مدى اشتراكهم في النشاطات الملائمة. "التقييم" يعني أيضاً إجراءات تستعمل بطريقة انتقائية على تلميذ معين ولا تتضمن الفحوص الأساسية أو الإجراءات التي يخضع لها جميع التلاميذ في المدرسة أو المرحلة الدراسية أو الصف.

يتمتع الأب أو الأم بالحقوق التالية:

1. أن يكون المترجم موجوداً إذا كانت اللغة الرئيسية ليست الانكليزية أو إذا كان التلميذ أصم أو يعاني من ضعف في السمع أو البصر، إلا إذا كان ذلك غير معقولاً،
2. أن تقدم لأحدهما ضمانات بأن الفحص لا يميّز على أساس العرق أو اللغة أو الخلفية الحضارية،
3. أن تقدم لأحدهما ضمانات بأن الفحوص والمواد الأخرى التي تستعمل في التقييم تُوفر وتُجرى في اللغة والطريقة اللتين لهما أفضل احتمالية في إنتاج أدق المعلومات عن مدى معرفة التلميذ وقدرته الأكاديمية والنشئية والوطنية، إلا إذا تعذر هذا التوفير والإجراء،
4. أن يتأكد أحدهما من صحة أدوات التقييم بالنسبة للأهداف الخاصة التي أعدت من أجلها هذه الأدوات وأن تستعمل هذه الأدوات من جانب موظف متدرب وفقاً للتعليمات التي يوفرها صانع الأدوات،
5. تقييم التلميذ في جميع النطاقات التي يُشتبه أن يوجد بها إعاقة باستعمال الأدوات التي تُقيّم نطاقات معينة للحاجات التعليمية بدل أن تُنتج مجرد علامة فردية لحاصل الذكاء. لا يجب استعمال أي مقياس أو تقييم بمفرده كالمعيار الوحيد لتحديد برنامجاً تربوياً مخصصاً للتلميذ المعاق،

6. تقديم ضمانات ل أحدهما بأنه إذا أعطي الفحص لأحد التلاميذ الذي يعاني من ضعف حسي أو جسدي أو في القدرة الكلامية فهذا يعني أن نتائج الفحص تعكس بدقة ما يقصد قياسه من هذا الفحص وليس مجرد إعاقة التلميذ،
7. أن يعمل التقييم الأولي من جانب فريق تقييم متعدد الاختصاصات (MET) multidisciplinary evaluation team يتضمن معلماً أو شخصاً ذات خبرة في نطاق الإعاقة الذي يشتبه به،
8. أن تقدم لأحدهما الضمانات بأن تقييم التلميذ سيجرى في جميع النطاقات المتعلقة بالإعاقة الذي يشتبه بها، بما فيها، إذا كان من الملأئم، الصحة والنظر والسمع والحالة الاجتماعية والعاطفية والعوامل السلوكية والذكاء العام والأداء الأكاديمي وحالة تبادل المعلومات عبر الكلام أو أية طريقة أخرى والقدرة الحركية،
9. إجراء تقييم شامل بحيث يمكن تحديد جميع حاجات التلميذ التعليمية الخاصة والخدمات المتعلقة ، بغض النظر عما إذا كانت مرتبطة عادةً بنوع الإعاقة التي صنف على أساسها التلميذ،
10. توفير فريق التقييم المتعدد الاختصاصات بالمعلومات عن إعاقة التلميذ المشتبه بها بالإضافة إلى أي تقييم للتلميذ قد حصل عليه أحد الوالدين ،
11. أن تقدم لأحدهما ضمانات بأن استراتيجيات ووسائل تقييم مختلفة تستعمل لجمع معلومات وظائفية متعلقة وأكاديمية مناسبة عن التلميذ، بما فيها معلومات يوفرها الوالدين وأخرى متعلقة بتمكين التلميذ في أن يشارك ويتقدم في المنهاج الدراسي العام،
12. أن يطلب أحدهما إجراء تقييم أولي من قبل فريق تقييم متعدد الاختصاصات وإن يدعو إلى عقد اجتماع يتعلق ببرنامج تربوي مخصص للمعاقين (IEP) خلال 30 يوماً بعد تلقي المدرسة الإذن الخطي بالتقييم. يمكن تمديد هذه المهلة الزمنية بالاتفاق بين الوالدين والمؤسسة،
13. للوالدين الحق بأن يتوقعوا تقييماً جديداً كل ثلاث سنوات ، إلا إذا وافق أحد الوالدين وإدارة المدرسة المحلية على أن التقييم الجديد غير ضروري،
14. للوالدين الحق بأن يطلبوا تقييماً جديداً ولكن ليس أكثر من مرة واحدة في السنة، إلا إذا اتفقا مع القطاع المدرسي المحلي على غير ذلك،
15. للوالدين الحق بأن يتلقوا إشعاراً يحتوي على إجراءات التقييم أو الفحص أو السجل أو التقرير الذي استعمله فريق برنامج التعليم الفردي في تحديد الأهلية والحاجة إلى برامج تربوية وخدمات مخصصة للمعاقين،
16. أن توفر لهما ضمانات بأن القطاع المدرسي المحلي سينسق التقييمات السابقة للطلاب المعاقين الذين ينتقلون من قطاع مدرسي إلى آخر في نفس السنة الدراسية كما هو ضروري وبأسرع وقت ممكن لضمان إنهاء التقييمات الكاملة.

التقييم التربوي المستقل

"التقييم التربوي المستقل" (IEE) يعني تقييماً يجري من قبل فاحص مؤهل لا يعمل كموظف في المؤسسة العامة المسؤولة عن تعليم التلميذ. "تقييم تربوي مستقل على النفقة العامة" يعني إما المؤسسة العامة تدفع تكاليف التقييم الكاملة أو تضمن بشكل آخر توفير التقييم بدون أي كلفة للوالدين.

لوالدي التلميذ المعاق أو الذي يشتبه أن عنده إعاقة الحق في الحصول على تقييم تربوي مستقل (IEE) لطفلها. للأب أو الأم الحق في عمل تقييم تربوي مستقل على النفقة العامة إذا لم يوافق أحد الوالدين على التقييم الذي حصلت عليه المؤسسة العامة. ولكن، بإمكان المؤسسة العامة بدأ جلسة استماع قانونية لكي تبين ملائمة تقييمها. على المؤسسة العامة أن تجاوب خطياً على طلب أحد الوالدين لإجراء تقييم تعليمي مستقل في خلال سبعة أيام من طلب أحد الوالدين الخطي. إذا تبين في القرار الأخير أن التقييم ملائم، فلا يزال لأحد الوالدين الحق بعمل تقييماً تربوياً مستقلاً ولكن ليس على النفقة العامة. إذا حصل أحد الوالدين على تقييم تعليمي مستقل على حسابه أو حسابها، على المؤسسة العامة أخذ نتائج التقييم بعين الاعتبار في أي قرار يعمل بالنسبة إلى توفير تربية عامة ملائمة ومجانية (FAPE) للتلميذ، ويمكن إبراز هذا التقييم كدليل في جلسة الاستماع القانونية المتعلقة بالتلميذ.

إذا طلب مدير جلسة الاستماع تقييماً تعليمياً مستقلاً من أجل الجلسة، يجب أن يكون التقييم على النفقة العامة. على كل مؤسسة عامة توفير أحد الوالدين، عند الطلب، معلومات عن إمكانية الحصول على تقييم تربوي مستقل (IEE). عندما يكون التقييم التعليمي المستقل على النفقة العامة، يجب أن تكون معايير الحصول على هذا التقييم، بما فيه مكان التقييم ومؤهلات الفاحص، على نفس مستوى المعايير التي تستعملها المؤسسة العامة عند عمل تقييمها الأولي، على أن تكون هذه المعايير متناغمة مع حقوق الوالدين في الحصول على تقييم تربوي مستقل.

الوساطة

تتوفر الوساطة لجميع الجهات عند حصول خلاف يتعلق بالتربية الخاصة بالمعاقين، ويشمل هذا طلب جلسة الاستماع وعمل الشكوى ولكنه لا يقتصر عليهما. تتضمن متطلبات الوساطة بناءً على قانون تعليم الأفراد المعاقين IDEA ما يلي:

1. الوساطة هي مجانية واختيارية، بما فيها كلفة الاجتماع لتشجيع الوساطة.
2. لا يمكن استعمال الوساطة لرفض حق أحد الوالدين في الحصول على جلسة استماع قانونية.
3. يجب أن تُدار الوساطة من قبل وسيط مؤهل ونزيه.
4. على حكومة الولاية أن تحتفظ بلائحة أسماء أفراد مؤهلين لعمل الوساطة وخبيرين في قوانين وتنظيمات التربية الخاصة بالمعاقين.
5. يجب تحديد موعد الوساطة في الوقت المناسب والمكان الملائم.
6. على كل من طرفي الخلاف أن يوافق على ما يختاره الوسيط.
7. على الجهات التي تحل خلافاتها عبر الوساطة أن تعقد اتفاقاً ملزماً قانونياً.
8. يجب أن تكون مناقشات الوساطة سرّية ولا يمكن استعمالها كأدلة في جلسات استماع قانونية لاحقة أو إجراءات مدنية.
9. و قد يتطلب من طرفي الوساطة توقيع تعهد بحفظ السرية قبل بدأ الوساطة.

نزاهة الوسيط

الفرد الذي يعمل كوسيط:

1. لا يمكن أن يكون موظفاً في أي مؤسسة تربوية محلية أو في أي مؤسسة حكومية للولاية،
2. لا يمكن أن يكون موظفاً في مؤسسة تربوية للولاية توفر خدمات مباشرة للتلميذ الذي هو موضوع بحث عملية الوساطة،
3. لا يجب أن يكون عنده أو عندها تضارب في المصالح الشخصية أو المهنية.

اتفاق خطي

يجب أن يتم الاتفاق الملزم قانونياً الذي يُنفذ نتيجة حل الخلاف بين الأطراف عبر الوساطة بما يلي:

1. يجب أن ينص على أن تكون المناقشات التي حصلت خلال الوساطة سرّية ولا يمكن استعمالها كأدلة في جلسة استماع قانونية لاحقة أو إجراء مدني،
2. يجب أن يُوقع من جانب أحد الوالدين وممثل للمؤسسة يتمتع بسلطة إلزام المؤسسة قانونياً،
3. يجب أن يكون قابل للتنفيذ في أي محكمة ولاية ذات سلطة قضائية مختصة أو في أحد محاكم المناطق الفدرالية في الولايات المتحدة.

جلسة استماع قانونية نزاهة

بإمكان أحد الوالدين أو المؤسسة العامة بدأ جلسة استماع تتعلق باقتراح المؤسسة العامة أو برفضها أن تبدأ أو تغيير هوية أو تقييم أو تعيين التلميذ أو توفير التربية العامة الملائمة والمجانبة (FAPE) للتلميذ. لا يمكن للخرق المزعوم أن يكون قد حصل منذ أكثر من سنتين من تاريخ علم أو توجب علم أحد الوالدين أو المؤسسة العامة بالنشاط المزعوم الذي يشكل أساس جلسة الاستماع القانونية.

لا تتبع مهلة السنتين على الأب أو الأم إذا منع أو منعت من تقديم طلب جلسة الاستماع بسبب:

1. تحريف الحقائق من جانب المؤسسة التربوية المحلية بإدعائها أنها قد حلت المسألة التي تشكل أساس جلسة الاستماع القانونية،
 2. امتناع المؤسسة التربوية المحلية عن إعطاء أحد الوالدين المعلومات التي يجب أن توفر لأحدهما.
- عند طلب بدأ جلسة استماع قانونية، على المؤسسة العامة أن تعلم أحد الوالدين عن توفر الوساطة.
- على أحد الوالدين إشعار المؤسسة العامة، بشكل ملائم، عند تقديم طلب جلسة الاستماع القانونية. على الإشعار أن يحتوي على المعلومات التالية:

1. اسم التلميذ وعنوانه السكني (أو معلومات الاتصال المتوفرة في حالة طفل أو شاب مشرد) واسم مدرسته،
2. ووصف طبيعة المسألة بما فيها الوقائع المتعلقة بها،
3. واقتراح حل للمسألة إلى الحد الذي يعلم الوالدان بهذا الحل أو يتوفر لهما.

لا يمكن لأحد الوالدين الحصول على جلسة استماع قانونية إلا بعد أن يوفر، إما بنفسه أو نفسها أو عبر وكيله أو وكيلها القانوني، إشعاراً بجلسة الاستماع القانونية يتضمن جميع المعلومات التي نص عليها في الأعلى إلى الطرف الآخر وأن يبعث نسخة بهذا الإشعار إلى مؤسسة الولاية التربوية.

يجب أن يبقى هذا الإشعار سرّياً. يتوفر نموذج في مديرية التعليم المتوسط (ISD) لمساعدة الوالدين في تقديم طلبات جلسة الاستماع القانونية.

تُدير المؤسسة العامة المسؤولة مباشرة عن تعليم التلميذ جلسة الاستماع القانونية.

على المؤسسة العامة إعلام أحد الوالدين عن الخدمات القانونية أو الخدمات المتعلقة الأخرى المجانية أو ذات الكلفة المنخفضة المتوفرة في المنطقة إذا طلب أحد الوالدين هذه المعلومات أو إذا بدأ أحد الوالدين أو المؤسسة العامة جلسة استماع قانونية.

موضوع جلسة الاستماع

لا يسمح للطرف الذي طلب جلسة الاستماع القانونية أن يطرح للمناقشة خلال جلسة الاستماع القانونية مسائل لم يُطرق إليها في طلب جلسة الاستماع الخطي، إلا إذا وافق الطرفين على غير ذلك.

جلسة الحل

قبل إتاحة فرصة جلسة استماع قانونية نزيهة، على المؤسسة التربوية المحلية أن تعقد اجتماعاً يحضره أحد الوالدين وأعضاء فريق برنامج التعليم الفردي (IEP Team) ذات الصلة بالموضوع والذين عندهم معرفة خاصة بالوقائع المحددة في الشكوى. تتضمن شروط الاجتماع ما يلي:

1. يجب أن يعقد الاجتماع خلال 15 يوماً من تلقي إشعار أحد الوالدين بالشكوى،
2. يجب أن يشمل الاجتماع ممثل من قبل المؤسسة يتمتع بسلطة صنع القرار بالنيابة عن المؤسسة،
3. لا يجب أن يشمل الاجتماع محامياً للمؤسسة التربوية المحلية إلا إذا رافق أحد الوالدين محامياً له أو لها،
4. يجب أن يكون الاجتماع مكاناً حيث يكون بإمكان أحد الوالدين أن يناقش شكواه والوقائع التي تشكل أساس الشكوى ويجب أن تعطى المؤسسة التربوية المحلية فرصة تسوية الشكوى، إلا إذا وافق أحد الوالدين والمؤسسة التربوية المحلية خطياً على أن يتخلى عن هذا الاجتماع واستعمال الوساطة.

إذا لم يكن بإمكان المؤسسة التربوية المحلية أن تقدم حلاً للشكوى يرضي الأب أو الأم خلال 30 يوماً من تلقي الشكوى، يمكن عندئذٍ حصول جلسة الاستماع القانونية وتبدأ عندها المهل الزمنية التي تطبق في حالة جلسة الاستماع القانونية.

في حالة الوصول إلى حل للشكوى خلال جلسة الحل، على الطرفين عقد اتفاقاً ملزم قانونياً ويجب:

1. أن يكون الاتفاق موقفاً من أحد الوالدين وممثل للمؤسسة يتمتع بسلطة إلزام المؤسسة قانونياً،
2. أن يكون الاتفاق قابل للتنفيذ في محاكم الولاية ذات السلطة المختصة أو في محاكم المناطق الفدرالية في الولايات المتحدة.

إذا عقد الطرفان اتفاقاً نتيجة جلسة الحل، بإمكان أحد الطرفين إبطال هذا الاتفاق خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ عقد الاتفاق.

مدير جلسة الاستماع

لا يمكن أن يُدير جلسة الاستماع القانونية شخصاً موظفاً في مؤسسة عامة تشارك في تعليم التلميذ والعناية به أو أي شخص آخر له مصلحة شخصية أو مهنية قد تتضارب مع موضوعيته أو موضوعيتها في جلسة الاستماع القانونية. لا يعتبر أي شخص آخر مؤهل لإدارة جلسة الاستماع القانونية موظفاً في المؤسسة لمجرد أن المؤسسة تدفع أجوره كمدير لجلسة الاستماع.

يجب أن يتمتع أي شخص مؤهل لإدارة جلسة الاستماع القانونية بالصفات التالية على الأقل:

1. يجب أن يمتلك أو تمتلك المعرفة بأحكام قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA) والقدرة على فهمه وفهم التنظيمات الفدرالية وتنظيمات الولايات المتعلقة به والتفسيرات القانونية لهذا القانون في المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات،
 2. يجب أن يمتلك أو تمتلك المعرفة والقدرة على إدارة الجلسات الاستماعية بناءً على ممارسات قانونية ملائمة ومعترف بها،
 3. يجب أن يمتلك أو تمتلك المعرفة والقدرة على اتخاذ قرارات وكتابتها بناءً على ممارسات قانونية ملائمة ومعترف بها.
- على كل مؤسسة عامة أن تحتفظ بلائحة حالية بالأشخاص الذين يخدمون كمدرّاء جلسات استماعية. يُعدّ هذه اللائحة ويوزعها قسم التربية في ولاية ميشيغان (MDE). يجب أن توفر هذه اللائحة لأحد الوالدين عند طلب جلسة الاستماع. يجب أن تحتوي هذه اللائحة بياناً بكفاءة كل من هذه الأشخاص.

قرار مدير جلسة الاستماع

- يجب أن تضمن المؤسسة العامة بأنه سيتم اتخاذ قرار نهائي وسيُرسل إلى الأطراف المعنية خلال 45 يوماً بعد تلقي طلب جلسة الاستماع، إلا إذا منح مدير جلسة الاستماع تمديداً معيناً بناءً على طلب أحد الطرفين.
- يعتبر القرار الذي يتخذ في جلسة الاستماع القانونية نهائياً إلا إذا أراد أحد الطرفين استئناف القضية بناءً على إجراءات الاستئناف الإداري النزهاء التي نصفها في الأسفل.
- يجب أن يعمل القرار في جلسة الاستماع القانونية على أساس جوهر القانون بناءً على ما إذا كان قد تلقى التلميذ تربية عامة ملائمة ومجانية (FAPE).

في حالة إعداء خرقاً إجرائياً، بإمكان مدير جلسة الاستماع أن يجد بأن التلميذ لم يتلقى تربية عامة ملائمة ومجانية إذا كانت الإجراءات غير وافية بالأشكال التالية فقط:

1. إذا أعاقت الإجراءات حق التلميذ في تربية عامة ملائمة ومجانية،
2. إذا أعاقت الإجراءات بشكل ملموس فرصة اشتراك الأب أو الأم في عمل القرار بما يتعلق بتوفير تربية عامة ملائمة ومجانية لطفلهما،
3. إذا سببت الإجراءات حرمان من المنافع التربوية.

حقوق جلسة الاستماع القانونية

أي طرف في جلسة الاستماع له الحق:

1. بأن يرافق ويتلقى النصائح من قبل محاميه أو من قبل أشخاص ذات معرفة ومتدربة بالنسبة لمسائل التلاميذ المعاقين،
 2. بأن يقدم الأدلة ويواجه ويستجوب الشهود ويجبرهم على الحضور،
 3. بأن يمنع تقديم أية أدلة (بما فيها التقييمات والنصائح المبنية على هذه التقييمات) لم تكشف لذلك الطرف خمسة أيام عمل على الأقل قبل جلسة الاستماع،
 4. بأن يحصل على نتائج تحقيقات وقرارات خطية أو الكترونية حسب اختيار الوالدين من دون أي كلفة. بعد شطب أي معلومات شخصية، على المؤسسة العامة أن ترسل نتائج التحقيقات والقرارات إلى لجنة الولاية الاستشارية وجعلهم في متناول عامة الشعب.
- يجب أن يُعطى للوالدين المشتركين في جلسات الاستماع الحق بأن يكون التلميذ الذي هو موضوع الجلسة حاضراً وأن تفتح الجلسة لعامة الشعب.

يجب إدارة كل جلسة استماع في وقت ومكان مناسبين للأب أو الأم والتلميذ المختص.

الاستئناف الإداري: إعادة نظر نزيهة

إذا كان أي طرف يشعر بأن حقوقه لم تُلبى نتيجة تحقيقات الجلسة وقراراتها ، بإمكانه أن يستأنف قضيته أمام قسم التربية في ولاية ميشيغان خلال 25 يوماً من تلقي القرار. إذا حصل استئنافاً، سيعيد قسم التربية في ولاية ميشيغان بنزاهة النظر بجلسة الاستماع خلال مدة لا تزيد على 30 يوماً من تاريخ تلقي طلب إعادة النظر. على الموظف الذي يعيد النظر:

1. أن يدرس سجل جلسة الاستماع بكامله،
2. أن يتأكد من أن إجراءات جلسة الاستماع كانت متناسقة مع متطلبات إجراءات القانون،
3. أن يسعى في الحصول على أدلة إضافية إذا كان ذلك ضرورياً. إذا عقدت جلسة استماع لتلقي أدلة إضافية، تتبع جميع حقوق جلسة الاستماع التي وُصفت في الأعلى،
4. أن يوفر للطرفين فرصة تقديم الحجج الشفهية والخطية أو الاثنين معاً، وفقاً لاختيار الموظف الذي يعيد النظر،
5. أن يتخذ قراراً مستقلاً بعد تكملة إعادة النظر،
6. أن يعطي نسخة كتابية أو الكترونية، وفقاً لاختيار الوالدين، بنتائج التحقيقات والقرار للطرفين،
7. أن يعمل إعادة النظر المتعلقة بالحجج الشفهية في وقت ومكان مناسبين للوالدين والتلميذ المختص،
8. بإمكان مدير جلسة الاستماع أن يمنح تمديدات زمنية بناءً على طلب أي من الطرفين.

الدعوى المدنية

إذا كان أي طرف يشعر بأن حقوقه لم تُلبى نتيجة تحقيقات وقرار جلسة إعادة النظر ال إدارية، فله الحق بأن يرفع دعوى مدنية في محاكم الولاية أو المحاكم الفدرالية. للطرف الذي سيرفع الدعوى مهلة 90 يوماً من تاريخ قرار مدير جلسة الاستماع لكي يرفع دعوته.

وضع التلميذ خلال الإجراءات

في خلال مدة ما قبل الفصل في جلسة استماع أو إجراء قضائي، على التلميذ الذي يتعلق به الأمر أن يبقى في تعيينه التربوي الحالي، إلا إذا وافق أحد الوالدين والمؤسسة العامة علي غير ذلك. أي برنامج تربوي مخصص للفرد (IEP) يصبح نافذ المفعول بعد برنامج التعليم الفردي (IEP) الابتدائي، إلا إذا لم يوافق أحد الوالدين ويطلب جلسة استماع قانونية.

إذا وافق قرار مدير الجلسة في جلسة استماع قانونية أو استئناف مع رأي أب أو أم التلميذ على أنه من الملائم تغيير تعيين التلميذ، فيجب أن يعتبر هذا التعيين كاتفاق بين المؤسسة العامة والأب أو الأم.

إذا تضمنت جلسة الاستماع طلب قبول أولي في مدرسة عامة، سيعين التلميذ، بموافقة الوالدين، إلى برنامج مدرسي عام حتى إتمام الإجراءات.

منح نفقات المحامي

قد تمنح المحكمة نفقات المحامي إلى أب أو أم التلميذ المعاق إذا فاز أو فازت في المحكمة أو جلسة الاستماع القانونية. يجب أن تكون النفقات متوافقة مع نفقات الخدمات القانونية المشابهة في المنطقة.

قد تمنح المحكمة، وفقاً لرأيها، نفقات المحامي المعقولة كجزء من التكاليف:

1. إلى الطرف السائد، إذا كان هذا الطرف أب أو أم الطفل المعاق،
2. إلى الطرف السائد، إذا كان هذا الطرف مؤسسة تربية للولاية أو مؤسسة تربية محلية ضد محامي الأب أو الأم الذي يرفع شكوى أو أي دعوى لاحقة تعتبر تافهة أو غير معقولة أو بدون أساس، أو ضد محامي الأب أو الأم الذي يستمر في التقاضي بعد أن تبين جلياً أن التقاضي أصبح تافهاً أو غير معقولاً أو بدون أساس،
3. إلى مؤسسة تربية للولاية أو مؤسسة تربية محلية سائدة ضد محامي الأب أو الأم، أو ضد الأب أو الأم، إذا قُدمت شكوى أو دعوى الأب أو الأم اللاحقة لأي هدف غير ملائم مثل المضايقة أو التسبب في التأخير أو لزيادة تكاليف التقاضي من غير ضرورة.

يُمنع تعويض نفقات المحامي والتكاليف المتعلقة بها إذا:

1. قدم القطاع المدرسي المحلي اقتراح تسوية خطي أكثر من عشرة أيام قبل بدأ الإجراءات،
 2. ولم يُقبل الاقتراح خلال عشرة أيام،
 3. وإذا كان ما مُنح الوالدين في جلسة استماع أو محكمة ليس أكثر إرضاءً مما جاء في اقتراح التسوية.
- إذا وجدت المحكمة أن عند الأب أو الأم مبررات قوية لرفض اقتراح التسوية وأن أحدهما فاز في جلسة الاستماع أو المحكمة، يمكن عندها منح نفقات المحامي.
- يجب أن لا تعتبر جلسة الحل اجتماعاً ناتجاً عن جلسة الاستماع الإدارية أو الدعوى القضائية ولا يجب أن تعتبر أيضاً بحد ذاتها كجلسة استماع إدارية أو دعوى قضائية بهدف تحصيل نفقات المحامي.

قد تخفض المحكمة نفقات المحامي إذا وجدت:

1. أن أحد الوالدين أو محاميه قد سبب تأخراً غير معقولاً في إيجاد حل نهائي للخلاف،
 2. أن أجور المحامي تفوق معدلات ال أ جور السائدة في المنطقة مقابل خدمات مشابهة،
 3. أن كان هناك إفراط في إنفاق الوقت وتزويد والخدمات القانونية إذا أخذت طبيعة القضية بعين الاعتبار،
 4. أن محامي الأب أو الأم لم يوفر للمؤسسة العامة المعلومات الملائمة في إشعار جلسة الاستماع القانونية.
- لا يُطبق تخفيض نفقات المحامي الذي أدرجناه في الأعلى إذا وجدت المحكمة أن مؤسسة الولاية أو المؤسسة العامة:

1. قد سببت تأخيراً غير معقولاً في إيجاد حلاً نهائياً للخلاف،

2. أو خرقت بشكل آخر الضمانات الإجرائية للأب أو الأم.

لا تمنح نفقات محامي الأب أو الأم لأي اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي إلا إذا:

1. تمت إدارة الاجتماع في المحكمة أو في محضر إداري،
2. كان الاجتماع، وفقاً لرأي حكومة الولاية، من أجل الوساطة التي تُدار قبل تقديم طلب جلسة الاستماع القانونية.

التأديب

تعيين بيئة تربوية بديلة

بإمكان موظفو المدرسة أن يأخذوا بعين الاعتبار أية ظروف خاصة بالنسبة لكل حالة بمفردها عند تحديد قرار تغيير في تعيين التلميذ المعاق الذي يخرق أحد قواعد سلوك التلاميذ.

سلطة موظفي المدرسة

بإمكان موظفو المدرسة أن ينقلوا تلميذاً معاقاً قد خرق أحد قواعد سلوك التلاميذ من بيئة تعيينه الحالية إلى بيئة تربوية بديلة ملائمة ومؤقتة أو إلى بيئة أخرى أو بإمكانهم توقيفه ولكن ليس لأكثر من عشرة أيام دراسية (إلى الحد الذي تطبق هذه الخيارات البديلة على التلاميذ الذين لا يعانون من الإعاقة).

إذا كان موظفو المدرسة يريدون أن يأمرؤا تغييراً في التعيين لأكثر من عشرة أيام دراسية وإذا تقرر أن السلوك الذي أدى إلى خرق قواعد سلوك التلاميذ لا يشكل مظهراً من عجز التلميذ، يمكن عندها تطبيق الإجراءات التأديبية التي تتعلق بالطلاب غير المعاقين على هذا التلميذ بنفس الطريقة ولنفس الفترة التي تطبق بها هذه الإجراءات على التلاميذ الغير معاقين، ما عدا ما نص عليه في مقطع رقم (1) (a) 612 من قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA)، برغم أنها قد توفر في بيئة تربوية بديلة ومؤقتة.

ينص مقطع رقم (1) (a) 612 من قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA) بأن تتوفر تربية عامة ملائمة ومجانية (FAPE) لجميع التلاميذ المعاقين الذين يسكنون في الولاية، بما فيهم التلاميذ المعاقين الذين قد تم توقيفهم أو طردهم من المدرسة.

سيستمر التلميذ المعاق الذي يُنقل من تعيينه الحالي بسبب "ظروف خاصة" (بصرف النظر عما إذا تبين أن السلوك مظهر من إعاقته التلميذ) أو ينقل بناءً على "سلطة موظفي المدرسة" أن يتلقى خدمات تربوية بشكل يمكنه من أن يتابع المشاركة في المنهاج التربوي العام، على الرغم من أنه في بيئة مختلفة، ويحزرتقدياً باتجاه تحقيق الأهداف المعلنة في برنامج التعليم الفردي (IEP)، وأن يتلقى أيضاً، كما هو ملائم، تقييم سلوكي ووظائفي وخدمات وتعديلات تدخل سلوكي مصممة من أجل معالجة الخرق السلوكي لمنع حصوله من جديد.

تحديد ظهور الإعاقة.

ستراجع المؤسسة التربوية المحلية مع الأب أو الأم والأعضاء ذات الصلة من فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) (حسب تحديدهم من قبل الأب أو الأم والمؤسسة التربوية المحلية)، ما عدا في حالة ما ورد تحت عنوان "سلطة موظفي المدرسة" وخلال عشرة أيام مدرسية من قرار تغيير تعيين التلميذ المعاق بسبب خرقه لقواعد سلوك التلميذ، جميع المعلومات التي لها صلة بالموضوع في ملف التلميذ، بما فيها برنامج التعليم الفردي للتلميذ (IEP) وأي ملاحظات من المعلمين وأي معلومات ذات صلة يوفرها الوالدين لتحديد:

1. ما إذا كان السلوك الذي نحن بصدده قد سببته إعاقته التلميذ أو كان له صلة مباشرة وممتينة بها،

2. ما إذا كان السلوك الذي نحن بصدده هو نتيجة مباشرة لفشل المؤسسة التربوية المحلية في تنفيذ برنامج التعليم الفردي للفرد (EPI).

إذا وصلت المؤسسة التربوية المحلية مع الأب أو الأم والأعضاء ذات الصلة من فريق برنامج التعليم المخصص للفرد (IEP) إلى النتيجة بأن السلوك المتكلم عنه قد سببته إعاقته التلميذ أو له علاقة مباشرة وممتينة بها، أو أن السلوك المتكلم عنه سببه فشل المؤسسة التربوية المحلية في تنفيذ برنامج التعليم الفردي للفرد (IEP)، فسيعتبر عندها السلوك مظهراً من إعاقته التلميذ.

إذا وصلت المؤسسة التربوية المحلية مع الأب أو الأم والأعضاء ذات الصلة من فريق برنامج التعليم المخصص للفرد (IEP) إلى النتيجة بأن السلوك يشكل مظهراً من إعاقة التلميذ، على فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أن:

1. يُجري تقييماً سلوكياً ووظائفيًا وأن ينفذ مخطط تدخل سلوكي لهذا التلميذ، هذا إذا لم تكن المؤسسة التربوية المحلية قد أجرت تقييماً مماثلاً قبل حدوث السلوك الذي أدى إلى تغيير في التعيين وقبل الوصول إلى النتيجة بأن السلوك مظهراً من الإعاقة،
2. يُراجع مخطط التدخل السلوكي إذا كان للتلميذ مخطط سابق للتدخل السلوكي ويغيره، كما هو ضروري، لمعالجة السلوك،
3. يُعيد التلميذ، ما عدا في حالة ما ورد تحت عنوان "ظروف خاصة"، إلى التعيين الذي نُقل منه التلميذ، إلا إذا وافق الأم أو الأب مع المؤسسة التربوية المحلية على تغيير التعيين كجزء من تعديل مخطط التدخل السلوكي.

ظروف خاصة

قد ينقل موظفو المدرسة التلميذ إلى بيئة تربوية بديلة مؤقتة ولكن ليس لأكثر من 45 يوماً مدرسياً بغض النظر عما إذا كان قد حدد أن السلوك هو نتيجة إعاقة التلميذ في الحالات التالية:

1. إذا حمل التلميذ سلاحاً إلى المدرسة أو اجتاز عليه في داخلها أو داخل المياني أو الأراضي التابعة لها أو إذا حمله إلى، أو اجتاز عليه في، مناسبة اجتماعية مدرسية ضمن نطاق سلطة الولاية أو المؤسسة التربوية المحلية،
2. إذا كان يحوز بعلمه على مخدرات غير قانونية أو يستعملها أو يبيعها أو يحاول بيعها عندما يكون في المدرسة أو ضمن ميانيها وأراضيها أو خلال إحدى مناسباتها الاجتماعية التي تحدث ضمن نطاق سلطة الولاية أو المؤسسة التربوية المحلية،
3. إذا سبب أذىً جسدياً خطيراً لشخص آخر في المدرسة أو ضمن ميانيها وأراضيها أو خلال إحدى مناسبات المدرسة الاجتماعية التي تحصل ضمن نطاق سلطة الولاية أو المؤسسة التربوية المحلية.

إشعار

على المؤسسة التربوية المحلية أعلام الوالدين بذلك الفرار وبالضمانات الإجرائية التي توفر بناءً على هذا المقطع من القانون على أن لا يتأخر هذا الإشعار عن تاريخ عمل قرار الإجراءات التأديبية.

تعيين البيئة التربوية

يحدد فريق برنامج التعليم الفردي للفرد (IEP) البيئة التربوية البديلة والمؤقتة.

الاستئناف

يمكن لأب أو أم الطفل المعاق أن لم يوافق أو توافق على أي قرار يتعلق بالتعيين أو بتحديد ما إذا كان السلوك يشكل مظهراً للإعاقة بناءً على هذه الفقرة القانونية، كما يمكن أيضاً للمؤسسة التربوية المحلية التي تعتقد بأن التعيين الحالي للتلميذ له احتمالية عالية بأن يؤدي إلى إصابة التلميذ أو الآخرين بالأذى، أن يطلبوا جلسة استماع.

سلطة مدير جلسة الاستماع

على مدير جلسة الاستماع أن يستمع للحجج ويعمل قراراً بما يتعلق بالاستئناف. قد يأمر مدير جلسة الاستماع، عند عمل قرار الاستئناف، تغييراً في تعيين التلميذ المعاق. في هذه الحالات، يمكن لمدير جلسة الاستماع:

1. أن يعيد التلميذ المعاق إلى التعيين السابق الذي نُقل منه التلميذ،

2. أن يأمر تغييراً في تعيين التلميذ المعاق إلى بيئة تربوية بديلة ملائمة ومؤقتة ولكن ليس لأكثر من 45 يوماً مدرسياً إذا وجد مدير جلسة الاستماع أن المتابعة في التعيين الحالي للتلميذ له الاحتمالية بأن يؤدي إلى أذى للتلميذ أو للآخرين.

التعيين خلال الاستئناف

عندما يُطلب الاستئناف من جانب أحد الوالدين أو المؤسسة التربوية المحلية:

1. يجب أن يبقى التلميذ في البيئة التربوية البديلة المؤقتة بانتظار قرار مدير جلسة الاستماع أو حتى انقضاء الفترة التي تنقضي على التلاميذ الغير معاقين، أيما يحدث أولاً، إلا إذا وافق الأب أو الأم مع مؤسسة الولاية أو المؤسسة التربوية المحلية على غير ذلك،

2. على مؤسسة الولاية أو المؤسسة التربوية المحلية أن تعمل ترتيبات لتعجيل جلسة الاستماع ويجب أن تحدث الجلسة خلال 20 يوماً مدرسياً من تاريخ طلب الجلسة ويجب أن يتخذ قرار خلال 10 أيام مدرسية بعد الجلسة.

إجراءات حماية التلاميذ التي لا تزال غير مؤهلة حتى الآن للحصول على التربية المخصصة للمعاقين والخدمات الأخرى المتعلقة

إذا وجد بأن أحد التلاميذ غير مؤهلاً للتربية المخصصة للمعاقين والخدمات الأخرى المتعلقة وأن هذا التلميذ قد شارك في سلوك يخرق قواعد سلوك التلاميذ، بإمكان هذا التلميذ أن يصر على الضمانات الواردة في قانون تربية الأفراد المعاقين (DEAI) إذا كان عند المؤسسة التربوية المحلية "معرفة" (انظر في الأسفل) بأن هذا التلميذ هو تلميذ معاق قبل حدوث السلوك الذي أدى إلى الإجراء التأديبي.

أساس المعرفة

ستعتبر المؤسسة التربوية المحلية أن عندها معرفة بأن التلميذ معاق قبل حدوث السلوك الذي أدى إلى الإجراء التأديبي إذا:

1. عبر أحد الوالدين عن قلقه كتابةً، وحاجته إلى التربية المخصصة للمعاقين والخدمات المتعلقة، إلى الموظفين الإشرافيين أو الإداريين العاملين في المؤسسة التربوية الملائمة أو إلى أحد معلمي التلميذ ،

2. كان قد طلب أحد والدي التلميذ تقييماً له،

3. عبر معلم التلميذ أو موظف آخر في المؤسسة التربوية المحلية مباشرة إلى مدير تعليم المعاقين أو أي موظف إشرافي آخر في هذه المؤسسة عن قلق خاص يتعلق بنمط السلوك الذي أظهره التلميذ.

استثناءات

لن تعتبر المؤسسة التربوية المحلية أنها على معرفة بأن التلميذ معاق إذا لم يسمح أحد والدي التلميذ بتقييمه أو رفض خدمات متعلقة بهذا الأمر أو إذا تم تقييم التلميذ ووجد أنه ليس تلميذاً معاقاً.

الشروط التي تطبق إذا لم يكن هناك أساساً للمعرفة

إذا لم تكن المؤسسة التربوية المحلية على معرفة بأن التلميذ معاق قبل أخذ الإجراءات التأديبية بحق التلميذ، فيخضع عنها التلميذ للإجراءات التأديبية التي تطبق على التلاميذ غير المعاقين الذين يشتركون في سلوك مماثل.

تقييدات

إذا قُدم طلب لتقييم التلميذ خلال الفترة التي يكون فيها خاضعاً للإجراءات التأديبية، يجب عندها إجراء التقييم بسرعة. إذا تبين أن التلميذ معاق، مع أخذ معلومات التقييم الذي أجرته المؤسسة والمعلومات الموفرة من الوالدين بعين

الاعتبار، على المؤسسة أن توفر التربية المخصصة للمعاقين والخدمات المتعلقة ولكن، بينما يُنتظر الفصل في نتائج التقييم، على التلميذ أن يبقى في التعيين التربوي الذي حددته سلطات المدرسة.

الإحالة إلى سلطات تنفيذ القانون أو السلطات القضائية

لا يمكن تفسير أي شيء في قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA) بشكل يمنع المؤسسة من تبليغ السلطات المعنية عن جريمة اقترفها التلميذ المعاق أو بطريقة تمنع سلطات تنفيذ القانون والسلطات القضائية في الولاية من القيام بمسؤولياتهم بما يتعلق بتطبيق القوانين الفدرالية وقوانين الولاية على الجرائم التي يرتكبها التلاميذ المعاقين.

نقل السجلات

على المؤسسة التي تبلغ عن جريمة اقترفها تلميذاً معاقاً أن تتأكد من تسليم نسخ من سجلات التربية الخاصة بالمعاقين والسجلات التأديبية المتعلقة بالتلميذ لكي تأخذ بعين الاعتبار من جانب السلطات الملائمة التي تبلغها المؤسسة عن الجريمة.

تلاميذ المدارس الخاصة

قد لا يتطلب من مؤسسة عامة أن تتحمل تكاليف التربية (بما فيها التربية الخاصة بالمعاقين والخدمات المتعلقة) إذا:

1. لم يبلغ أحد الوالدين فريق برنامج التعليم الفردي (IEP Team)، قبل نقل طفله من المدرسة العامة، بأنه يرفض التعيين المقترح من جانب فريق برنامج التعليم الفردي (IEP Team).

2. لم يُنح أحد الوالدين فرصة تقييم التلميذ، أو

3. وجدت الهيئات القضائية أن عمل هذا الأمر هو شيء "غير معقول".

على أحد الوالدين إعلام فريق برنامج التعليم المخصص للفرد (IEP Team) خطياً باهتماماته أو نيته في تسجيل طفله في مدرسة خاصة على النفقة العامة. يجب أن تتلقى المؤسسة العامة هذا الإشعار عشرة أيام قبل نقل التلميذ وتسجيله في المدرسة الخاصة.

نقل حقوق الوالدين عند بلوغ سن الرشد

عندما يبلغ التلميذ المعاق سن الرشد (18 من العمر في ولاية ميشيغان إذا لم تعين المحكمة وصياً قانونياً له)، على المؤسسة العامة أن ترسل إشعاراً إلى التلميذ وأحد والديه لتعلمهما بأن جميع الحقوق الممنوحة إلى الأب أو الأم ستنتقل إلى التلميذ. تنقل جميع الحقوق التي هي بيد الوالدين إلى التلميذ الذي بلغ سن الرشد والذي هو مسجون في مؤسسة إصلاحية فدرالية أو محلية خاصة بالراشدين أو الأحداث أو مؤسسة إصلاحية للولاية خاصة بالراشدين أو الأحداث.

الوالدان بالنيابة

على كل مؤسسة عامة أن تعين شخصاً وكلياً عن الوالدين لكي يحمي حقوق التلميذ التربوية عندما:

1. لا يمكن تحديد هوية أي من الوالدين،

2. لا تستطيع المؤسسة العامة، بعد بذل جهود معقولة، أن تكتشف مكان وجود أي من الوالدين، أو

3. يكون التلميذ تحت وصاية حكومة الولاية بناءً على قوانين هذه الولاية، أو

4. يكون التلميذ طفلاً أو شاباً شريداً لا يصحبه أحدًا.

تقع مسؤولية طريقة تحديد ما إذا كان التلميذ بحاجة لوالد أو والدة بالنيابة وتعيين هذا الوالد أو الوالدة بالنيابة على عاتق المؤسسة العامة، تتوفر سياسة تعيين الوالدين بالنيابة في موقع قسم التربية في ولاية ميشيغان على الانترنت: www.michigan.gov/md

على المؤسسات العامة التي تعين والد أو والدة بالنيابة أن تضمن أن هذا الشخص:

1. ليس عنده أو عندها مصلحة تتضارب مع مصالح التلميذ الذي يمثله أو تمثله،
 2. يحوز على المعرفة والمهارات لتمثيل التلميذ بشكل ملائم،
 3. ليس موظفاً في المؤسسة العامة المرتبطة بتعليم التلميذ أو العناية به،
 4. ليس موظفاً في المؤسسة العامة لمجرد أنها تدفع اجوره كوالد بالنيابة وهو من ناحية أخرى مؤهلاً لأن يكون والدًا بالنيابة.
 5. يعين ليس أكثر من 30 يوماً بعد أن تحدد المؤسسة العامة أن التلميذ بحاجة لوالد بالنيابة.
- يمكن للوالد بالنيابة أن يمثل التلميذ بكل القضايا المتعلقة ب:

1. تحديد هوية التلميذ وتقييمه وتعيين بيئته التربوية، أو
2. توفير تربية عامة مجانية وملائمة (FAPE) للتلميذ.

الحصول على السجلات

على المؤسسة العامة أن تسمح للأب أو الأم بتفحص ومراجعة السجلات التي لها صلة بطفله أو طفلها والتي تتعلق بهوية التلميذ وتقييمه وتعيين بيئته التعليمية وتوفير التربية العامة الملائمة والمجانبة (FAPE) له. يتضمن هذا جميع السجلات المتعلقة بهذا الأمر التي تجمعها المؤسسة العامة وتحفظها وتستخدمها. على المؤسسة العامة تلبية الطلب بدون أي تأخير غير ضروري وقبل أي اجتماع يتعلق ببرنامج التعليم الفردي (IEP) أو قبل أي جلسة استماع متعلقة بهوية أو تقييم التلميذ أو تعيينه، ويجب أن يتم ذلك، بأية حالة من الأحوال، خلال ليس أكثر من 45 يوماً من تقديم الطلب. يجب أن توضع السجلات المطلوبة فوراً في متناول أحد الوالدين الذي يطلب هذه السجلات من أجل استعمالها في اجتماع فريق برنامج التعليم المخصص للفرد (IEP Team) أو جلسة استماع أو استئناف.

تتضمن حقوق تفحص ومراجعة السجلات التربوية، بناءً على هذا المقطع من القانون، ما يلي:

1. حق الحصول على الإجابة من المؤسسة العامة المشتركة على الطلبات المعقولة لشرح وتأويل السجلات.
2. حق ممثل الأب أو الأم بتفحص و مراجعة السجلات،
3. وحق الطلب من المؤسسة العامة بأن توفر نسخ من السجلات تحتوي على المعلومات إذا كان عدم توفير هذه النسخ يؤدي إلى منع الوالد أو الوالدة فعلياً من ممارسة حقه أو حقه في تفحص ومراجعة السجلات.

يمكن أن تسلّم المؤسسة العامة بأن الأب أو الأم له أو لها الحق بتفحص أو مراجعة السجلات المتعلقة بطفله أو طفلها ، إلا إذا أعلنت المؤسسة العامة بأن الأب أو الأم ليس له أو لها هذا الحق بناءً على قوانين الولاية الملائمة التي تتعلق بالصاية والانفصال والطلاق.

إذا تضمن أي سجل تربوي معلومات عن أكثر من تلميذ واحد، لآباء وأمهات هذه الأطفال الحق بأن يتفحصوا أو يراجعوا المعلومات المتعلقة بطفلهم فقط، أو يجب أن يعطوا هذه المعلومات المعينة. على كل مؤسسة عامة أن توفر للآباء أو الأمهات، بناءً على طلباتهم، لائحة بجميع أنواع السجلات التربوية التي تجمعها وتحفظها وتستخدمها المؤسسة العامة وأمكنة وجودها.

سجل طلبات الحصول على السجلات

على المؤسسة العامة أن تحتفظ بسجل بجميع الأطراف التي يُأذن لها بالحصول على السجلات التربوية المجمعة والمحفوظة، ما عدا ما يُوضع في متناول أحد الوالدين أو الموظفين المزودين بالسلطة والعاملين في المؤسسة العامة ذات الصلة. يجب أن تتضمن سجلات طلبات الحصول على اسم الطرف وتاريخ إعطاء الإذن بالحصول وهدف إعطاء الطرف السلطة لاستعمال السجلات.

رسومات البحث عن السجلات واسترجاعها ونسخها

لا يمكن للمؤسسة العامة ذات الصلة بأن تفرض رسوماً لتفتيش واسترجاع المعلومات في سجل التلميذ التربوي. بإمكان المؤسسة العامة أن تفرض رسوماً على نسخ السجلات التي تعمل للأب أو الأم إذا لم تمنع هذه الرسوم الوالدين فعلياً من ممارسة حقهما في تفحص ومراجعة هذه السجلات.

تعديل السجلات بناءً على طلب الوالدين

بإمكان أحد الوالدين، الذي يعتقد أن المعلومات في السجلات التربوية التي تُجمع وتُحفظ وتُستعمل هي خاطئة أو مضللة، أن يطلب تعديل هذه المعلومات من المؤسسة العامة ذات الصلة التي تحتفظ بهذه المعلومات.

للمؤسسة العامة حق تقرير ما إذا كانت تريد تعديل المعلومات بناءً على طلب معين خلال فترة معقولة من تاريخ استلام هذا الطلب. إذا قررت المؤسسة العامة رفض تعديل المعلومات بناءً على ما جاء في الطلب، عليها تبليغ الأب أو الأم برفضها وإعلامه أو إعلامها بحقه أو حقها بجلسة استماع بناءً على تنظيم رقم 300.568 RFC§ 34 من التنظيمات الفدرالية المنفذة لقانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA).

على المؤسسة العامة، عند الطلب، توفير فرصة جلسة استماع من أجل تبرير المعلومات في السجلات التعليمية والتأكد من أنها ليس خاطئة أو مضللة أو إذا كانت تخرق بأي وجه سرية معلومات أو حقوق التلميذ.

إذا قررت المؤسسة العامة، نتيجة جلسة الاستماع، أن المعلومات خاطئة أو مضللة أو تخرق بأي وجه سرية معلومات التلميذ أو حقوقه، ستعدل عندئذ المعلومات وفقاً لذلك وتعلم الأب أو الأم بهذا الأمر خطياً.

إذا قررت المؤسسة العامة، نتيجة جلسة الاستماع، أن المعلومات ليست خاطئة أو مضللة أو لا تخرق بأي وجه سرية معلومات التلميذ أو حقوقه، عليها أن تعلم أحد الوالدين بحقه بأن يضع في السجلات التربوية التي تحتفظ للتلميذ بياناً يعلّق على المعلومات ويوضح أسباب عدم الموافقة مع قرار المؤسسة العامة. على أي شرح يوضع في سجلات التلميذ بناءً على هذه الفقرة أن يحفظ من جانب المؤسسة العامة كجزء من سجلات التلميذ ما دامت المؤسسة تحتفظ بالسجل والجزء الذي لم يوافق عليه. إذا كشفت السجلات والجزء الذي لم يوافق عليه لأي طرف، يجب أن يكشف الشرح أيضاً لهذا الطرف.

سرية المعلومات

يجب الحصول على موافقة الوالدين قبل كشف المعلومات الشخصية لأي طرف ليس من موظفي المؤسسات ذوي الصلة التي تجمع وتستخدم هذه المعلومات. لا حاجة للحصول على موافقة الوالدين إذا كانت المعلومات ستستخدم لتلبية متطلبات قانون تربية الأفراد المعاقين (IDEA). لا يمكن لمؤسسة عامة تخضع لقانون سرية معلومات وحقوق العائلة التعليمية (FERPA) أن تطلق معلومات من السجلات التربوية إلى المؤسسات ذوي الصلة من غير موافقة الوالدين، إلا إذا أعطيت لهم السلطة لعمل هذا بناءً على قانون سرية معلومات وحقوق العائلة التعليمية (FERPA).

إتلاف المعلومات

على المؤسسة العامة تبليغ الوالدين عندما لم يعد هناك حاجة للمعلومات الشخصية التي تجمع وتستخدم لتوفير خدمات تربوية للتلميذ.

يجب إتلاف المعلومات عند طلب الوالدين. ولكن يجب حفظ سجل دائم، بدون أي تحديد زمني، يحتوي على اسم التلميذ وعنوانه ورقم هاتفه وعلاماته وسجل حضوره والمرحلة الدراسية والسنة التي أكملها.

الشكاوى

"الشكاوى" تعني إدعاءً خطياً موقفاً، من جانب فرد أو منظمة يتضمن الوقائع التي يُبنى عليها هذا الإدعاء، بأنه حصل خرق بما يلي:

1. أي من أحكام التنظيمات الحالية،
2. قانون MCL 380.1 وما تبعه، PA 451 لعام 1976 ، بما يتعلق ببرامج وخدمات التعليم الخاص بالمعاقين ،
3. قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) لعام 1997 ، قانون فدرالي رقم 20، فصل رقم 33، مقطع 1400 وما تبعه (20U.S.C.، Chapter 33، § 1400et seq.) والتنظيمات التي تنفذ هذا القانون وتأتي تحت (34CFR .Part 300).
4. مخطط قطاع تربوي متوسط لتوزيع برامج وخدمات التربية الخاصة بالمعاقين،
5. تقرير فريق برنامج التعليم الفردي (IEP) أو قرار مدير جلسة الاستماع أو قرار المحكمة بما يتعلق بخدمات وبرامج التعليم المخصص للمعاقين، أو
6. طلب الولاية لاعتمادات مالية فدرالية بناءً على قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA).

إذا اشتبه أحد الوالدين بأنه قد حصل خرقٌ، عليه الاتصال بمدير التربية المختصة للمعاقين في مديرية التعليم المتوسط (ISD) أو الشخص المعين من قبل المدير العام. قد يحاول هذا الشخص أن يحل هذه المسائل بطريقة غير رسمية، ولكن يجب أن يبلغ الوالدين بحقهما في رفع شكوى رسمية. يجب أن يعطى أحد الوالدين نسخة من التنظيمات الإدارية للتربية الخاصة بالمعاقين (التنظيمات) التي تعالج الشكاوى (قسم 8 من التنظيمات) ونسخة من إجراءات الشكاوى للتربية الخاصة بالمعاقين. قد يطلب الشخص الذي يقدم الشكاوى مساعدة في كتابة شكوى رسمية.

إذا قدم أحد الوالدين شكوى رسمية، على مديرية التعليم المتوسط (ISD) التحقيق في الشكاوى وإعطاء أحد الوالدين نسخة بنتائج التحقيقات خلال 21 يوماً. إذا لم يوافق الأب أو الأم على نتائج التحقيقات بعد مراجعة تقرير المؤسسة، بإمكانه أو إمكانها استئناف الشكاوى بالاحتكام إلى قسم التربية في ولاية ميشيغان (MDE). إذا لم يتخذ مديرية التعليم المتوسط (ISD) أي إجراء في الوقت المناسب للتحقيق في اهتمامات الوالدين، بإمكان أحد الوالدين أن يطلب من قسم التربية في ولاية ميشيغان (MDE) أن يحقق في هذه الاهتمامات. يجب إتمام تقريراً خطياً خلال 60 يوماً من استلام مديرية التعليم المتوسط (ISD) أو قسم التربية في ولاية ميشيغان (MDE) الشكاوى، إلا إذا مدت المهلة الزمنية لظروف استثنائية متعلقة بالشكاوى. إذا رفض طلب تمديد المهلة الزمنية، يعتبر هذا الرفض نهائياً.

قاعدة تفسير هذا القانون

لا يجب تفسير أي شيء في هذا القانون بشكل يفيد أو يحدد الحقوق أو الإجراءات أو وسائل استرداد الحقوق المتوفرة في الدستور أو قانون الأميركيين المعاقين لعام 1990 (Americans with Disabilities Act ، 1990) أو الحق الشرعي رقم 5 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 أو أية قوانين فدرالية أخرى تحمي حقوق التلاميذ المعاقين. ولكن، قبل تقديم دعاوى مدنية على أساس هذه القوانين أو ما يماثلها من أجل الحصول على إسعافات متوفرة أيضاً في هذا النص، يجب استنفاد الإجراءات التي تأتي تحت الأجزاء الفرعية (f) و (g) إلى نفس المدى الذي قد يتطلب إذا رفعت الدعوى بناءً على هذا النص.

ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP)

أن هدف ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) هو عمل تغييرات بسيطة للبرنامج التربوي المخصص للفرد (IEP) خلال السنة النافذة المفعول. إذا كان هناك حاجة لتغييرات مهمة أو شاملة لبرنامج التلميذ التربوي المخصص للفرد (IEP)، يجب عقد اجتماع لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP) لعمل تقرير جديد وكامل لفريق برنامج التعليم الفردي (IEP). لا يمكن استعمال ملحق برنامج التعليم الفردي (EPI) للأهداف التالية:

1. لتحديد أو إعادة تحديد أهلية التربية الخاصة بالمعاقين،

2. لتغيير نوع البرنامج للتلميذ،

3. لإخراج التلميذ من البرنامج التربوي الخاص بالمعاقين.

يجب إعلام أحد الوالدين بهدف ووقت ومكان الاجتماع ومن سيحضره. يجب أن تنص الدعوة إلى ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) على هدف الاجتماع بالدلالة على وجوه برنامج التعليم الفردي الحالي التي ستعتبر من أجل التعديل. يجب تبليغ أحد الوالدين بأن برنامج التلميذ التربوي المخصص للفرد (IEP) الحالي سيبقى نافذ المفعول حتى تاريخ المراجعة القادمة أو إعادة التقييم وأنه لا يمكن تنفيذ ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) إذا لم يعطي أحد الوالدين الموافقة وللأب أو الأم حق المراجعة الكاملة للبرنامج التربوي المخصص للفرد (IEP) عند الطلب.

بما أن ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) لا يشكل أبداً برنامج IEP أولي لتعيين التلميذ في التعليم الخاص بالمعاقين ، لا يتطلب إمضاء أحد الوالدين على استمارة ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) لتنفيذ برنامج التعليم الفردي (IEP) .

ولكن، يجب أن يعطى أحد الوالدين على الأقل فرصة توقيع ملحق برنامج التعليم الفردي (IEP) للتعبير على عدم موافقته قبل تنفيذ هذا الملحق، تبعاً للشروط والمهل ال ز منية في تنظيم رقم R 340.1722a.